



النقابة الوطنية للإسكان والتعمير
والبيئة وإعداد التراب



النقابة الوطنية للإسكان والتعمير
والبيئة



النقابة الوطنية للإسكان
والتعمير والتنمية المجالية

بلاغ مشترك حول استمرار الإضرابات بقطاع الوكالات الحضرية يومي الثلاثاء والأربعاء 6 و7 أكتوبر 2009

نظرا لاستمرار الجهات المسؤولة تجاهل الملف المطالب لموظفي الوكالات الحضرية خاصة ما يتعلق بإخراج مشروع النظام الأساسي الموحد والاستفادة من زيادة 10% في الأجور التي أقرتها الحكومة لفائدة قطاعات الوظيفة العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العامة في إطار الحوار الاجتماعي لشهر أبريل 2008 (فئات الموظفين المرتبين في السلم من 1 إلى 16) وكذا إصلاح النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد الظالم والمجحف؛

واعتبارا للوضعية الكارثية التي يعيشها مستخدمو الوكالات الحضرية من تدن لظروف عملهم إلى جانب الارتفاع المهول لثمن المعيشة اليومي، وتهديد مستمر بتقاعد مثل وتهميش للكفاءات الحقيقية الموجودة بها وذلك رغم جسامه المسؤوليات الملقاة على عاتقهم؛

ووعيا بالوضع المتأزم الذي تشهده الوكالات الحضرية بالمغرب، والذي جعل منها مؤسسات مهمة لا يعترف بحقوق مستخدميها في العيش الكريم، والاستفادة من الزيادات المقررة من طرف الحكومة على غرار باقي المؤسسات العمومية وقطاعات الوظيفة العمومية والجماعات المحلية؛ في حين أن الإرادة الملكية السامية اعتبرتها مؤسسات حيوية واستراتيجية لتفعيل التنمية المحلية والجهوية وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد (الرسالة الملكية الموجهة بمناسبة انطلاق إعداد مدونة التعمير)؛

وأمام استفحال التضيق المستمر على الحريات النقابية المضمنة دستوريا، واستعمال عدد من مسؤولي الوكالات الحضرية أساليب بائدة، ظننا أنها زالت دون رجعة، والتي تتعارض مع توجهات العهد الجديد الديمقراطي والمسؤول، يعلن الإطار التنسيقي المشترك بين لجان التنسيق التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل الاستمرار في برنامجها النضالي التصاعدي لتحقيق المطالب المشروع والمصيرية لكافة مستخدمي الوكالات الحضرية وذلك على الشكل التالي:

- الاستمرار في شن إضرابات بقطاع الوكالات الحضرية طيلة الأسابيع المتبقية في شهر أكتوبر يومي الثلاثاء والأربعاء 6 و7 أكتوبر 2009؛
- الإعلان لاحقا عن أيام الإضراب بالنسبة لما تبقى من شهر أكتوبر؛
- التصدي القوي والحازم لكل الممارسات البائدة لبعض مسؤولي الوكالات الحضرية لثني مستخدميها عن ممارسة حقهم الدستوري في خوض إضرابات مشروعة؛
- التعبئة والاستعداد لتنظيم وقفة احتجاجية وطنية كبرى أما مقر وزارة الاقتصاد والمالية، التي سيتم الإعلان عن تاريخها لاحقا؛
- توسيع نطاق التنسيق ليشمل باقي مطالب مستخدمي الوكالات الحضرية.

وعليه ونظرا لمشروعية مطالب مستخدمي الوكالات الحضرية وعلى رأسها تعميم زيادة 10% في الأجور لفائدة فئات الموظفين المرتبين في السلم من 1 إلى 16 وكذا إخراج نظام أساسي منصف وعادل، يدعو الإطار التنسيقي المشترك بين النقابات الثلاث كافة مستخدمي هذه المؤسسات إلى الاستمرار في النضال وحرص الصفوف وتوحيد الجهود النضالية من أجل تحقيق مطالبهم المشروعة.

وعاشت وحدثنا النقابية

الرباط، في: 02 أكتوبر 2009

